

محمد الشيباني | Mohamed Chibani\*

الشعبوية في بعدها الوطني وفوق الوطني: مراجعة كتابي "الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها" لأيمن البوغانمي و"الشعبوية والسياسة الدولية: سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود"، بتحرير فرانك ستنغل وآخرين

Populism in its National and Transnational Dimensions: A Review of: *The People Want: When Democracy is Eroded* by Aymen Boughanmi and *Populism and World Politics Exploring Inter- and Transnational Dimensions* by Frank A. Stengel [et al.] (editors).

” عنوان الكتاب: الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها.

المؤلف: أيمن البوغانمي.

سنة النشر: 2022.

الناشر: الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عدد الصفحات: 280.

عنوان الكتاب في لغته: *Populism and World Politics: Exploring Inter- and Transnational Dimensions*

عنوان الكتاب: الشعبوية والسياسة العالمية: سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود.

المؤلف: فرانك ستنغل وديفيد ماكdonald وديريك نابرز (محررون).

المترجم: محمد حمشي.

سنة النشر: 2022.

الناشر: الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عدد الصفحات: 532.

\* خبير لغويّ أول، رئيس وحدة الدراسات والأبحاث، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.

ما فتئت نسبته ترتفع. ومردّ كل هذا إلى "ضيقتهم" من هذه النخبة، فضلاً عن نفورهم منها، وعدم ثقتهم بالمؤسسات الديمقراطية كافة<sup>(6)</sup>.

يضاف إلى ما سبق وجود عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية تتفاوت في أهميتها وخصوصياتها من بلد إلى آخر، نجم عنها شعور واسع النطاق بـ "الغبخ الاجتماعي" المقترن بالغضب لدى قطاعات عريضة من الشعوب إزاء تفاقم وطأة "الصدمات الاجتماعية والاقتصادية"، وانعكاساتها الثقيلة على معاشهم<sup>(7)</sup>. ولذلك، فإن هذه العوامل، وغيرها، تجعل من الشعبوية في المقام الأول "خطاب أزمة"؛ إذ يتولّد من رحمها، ويعبّر عنها، ويقتات منها. فالخطاب الشعبوي ينتعش في ظل الأزمة، ويتمعّش من الهشاشة المعتمّة، ويستثمر فيها<sup>(8)</sup>. والثابت أنّ هذا اليأس لا يورث إلا سيادة الإحساس بالإحباط، وبعدم جدوى الصفات السياسية التقليدية العقيمة المرتهنة، وفق التوصيف الشعبوي، بمصالح فتوية ضيقة غير معنية بالحلول الجذرية لهذه الأزمات الآن وهنا.

ويعزز اهتمام المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالشعبوية جهوداً أخرى أغنت المكتبة العالمية التي ما فتئت تثريها كتاباتٌ كثيرة متنوعة في منهجها وأسلوب تعاملها مع هذا الموضوع، حتى صار الحديث عن "انفجار عظيم" في مجال التأليف في الشعبوية<sup>(9)</sup>. ولم تكن المكتبة العربية، في العشرة الأخيرة، بمنأى عن هذه العناية، فقد صدرت مجموعة من الكتب والمقالات ذات الصلة<sup>(10)</sup>. ويؤكد هذا "الطفرة" الملحوظة في الاهتمام الأكاديمي (والإعلامي أيضاً) على الصعيد العالمي بالشعبوية، ذات المفهوم الملبس، بمختلف مرجعياتها الأيديولوجية اليمينية أو اليسارية، وتوصيفاتها<sup>(11)</sup> المتباينة، سواء عدّت أيديولوجياً، أو خطاباً، أو رؤيةً للعالم، أو حركة جماهيرية، أو شكلاً من أشكال التعبئة السياسية للجماهير، أو استراتيجية سياسية، أو أسلوباً للحكم، أو ظاهرة مرحلية، أو غير ذلك<sup>(12)</sup>.

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تبعاً، كتابين مدارهما على قضية واحدة: الشعبوية. وقد كان أحدهما ترجمةً لكتاب جماعي يضم مجموعة من الأبحاث، عنوانه **الشعبوية والسياسة العالمية: سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود**<sup>(1)</sup>، وأما ثانيهما فهو دراسة معمقة عنوانها **الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها**<sup>(2)</sup>. ومما يشترك فيه هذان الكتابان انخراطهما في أحد المشروعات البحثية التي يهتم بها المركز العربي ومعهد الدوحة للدراسات العليا منذ سنوات، ونعني ظاهرة الشعبوية. فقد صدر عن المركز عددٌ من الكتب ومن المقالات في دورياته، وأقيمت في هذا الغرض لقاءاتٌ علمية متنوعة<sup>(3)</sup>.

ويندرج هذا الاهتمام في سياق رصد ظاهرة استعادت، منذ عقد من الزمن تقريباً، حضورها اللافت في المشهد السياسي في الغرب والأميركتين، وتمكنت في أقطار شتى من مؤسسات الدولة ووجدان الناخبين في مختلف المحطات الانتخابية بالخصوص، على نحو وُصِف بـ "الهجمة الشعبوية" التي بدأت رايحها تهب منذ زمن وجيز على المشهد السياسي العربي<sup>(4)</sup>.

ولعل استعادة الشعبوية بريقها اليوم تعود في مستوًى أول إلى عامل سياسي عميق يتصل بما يعدّه عزمي بشارة أزمة الديمقراطية الليبرالية الدائمة والبنوية<sup>(5)</sup>، وتبدو آثارها في الديمقراطيات الراسخة، وفي الديمقراطيات الناشئة على حد سواء. وتعود في مستوى ثانٍ إلى عامل سياسي عارض له صلة بالأول؛ ويظهر من خلال ترهل المشهد السياسي في عدد من البلدان، ويشهد على هذا عجز النخبة السياسية، ممثلة بالأساس في الأحزاب التقليدية أو الوليدة التي أصبح يوصف عدد منها بكونها انتخابية، عن تجسيم وعودها بإيجاد الحلول الناجعة الدائمة لمشاكل شعوبها الأساسية. ويرافق هذا العجز تعميم اليأس عند عموم الناس من الحياة السياسية، وعزوفٌ عن المشاركة فيها،

1 **الشعبوية والسياسة العالمية، سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود**، فرانك ستغل وديفيد ماك دونالد وديريك نابز (محررون)، ترجمة محمد حمشي (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022). والكتاب في لغته الأصلية صادر سنة 2019.

2 **أيمن البوغامي، الشعب يريد، حين تأكل الديمقراطية نفسها (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022).**

3 **الشعبوية والسياسة العالمية، سبر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود**، فقد عرّف المترجم في مقدمة الكتاب بهذه الأنشطة والبحوث، وذكر روايتها، ينظر: ص 19-22، 32. ونذكر هنا ثلاثة كتب صدرت عن المركز تمثل مراجع أساسية في هذا الموضوع: عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019)؛ كاس موده وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، ترجمة سعيد بكار ومحمد بكار (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020)؛ بيير روزانفولون، قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد، ترجمة محمد الرحمني (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022).

4 **الشعبوية والسياسة العالمية**، ص 31-32، 393؛ البوغامي، ص 247.

5 بشارة، ص 12-13، "الفصل الأول: الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية"، ص 15-53.

6 المرجع نفسه، ص 57، 132-134.

7 البوغامي، ص 18-19، 24، 27، 232-234؛ بشارة، ص 18-19، 22، 33-34.

8 بشارة، ص 189.

9 **الشعبوية والسياسة العالمية**، ص 22-26.

10 من هذه الكتب نذكر: بارثا تشاترجي، أنا الشعب: تأملات حول السيادة الشعبية في عالم اليوم، ترجمة بدر الدين مصطفى (بيروت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، (2021)؛ ناديا أوربيانتني، أنا الشعب، كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية؟ ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، (2020)؛ العفيف الأخضر، من نقد السماء إلى نقد الأرض، الشعبوية الأصولية، من أين وإلى أين؟ (تونس: دار آفاق، برسبكتيف للنشر، (2014).

11 بخصوص الطفرة في الكتابات على الصعيد الدولي، ينظر: **الشعبوية والسياسة العالمية**، ص 23-26، 29-32، 35.

12 المرجع نفسه، ص 46، 67-104، 129، 248-249، 366-368، 474-476؛ للتوسع، ينظر: كالتواسر، "الفصل الأول: تحديد الشعبوية"، ص 19-42؛ أوربيانتني، ص 11-16.

وما من شك في أن المنزوع إلى توسيع مجال البحث في الشعبوية، وتنوع زوايا النظر علمياً ومنهجياً، يثري النقاش في شأنها، ويعمقه بعيداً عن التعميمات التبسيطية والاختزالية، على نحو ما نتابعه على عدد من المواقع الإعلامية والأدبيات الراجحة الصانعة للرأي العام، والمؤثرة فيه، والتي تكيف فهم عموم الناس الجواب عن سؤال: ما الشعبوية؟

إن ما يميز كتاب *الشعبوية والسياسة العالمية*، من الأدبيات الراجحة، هو اتجاهه إلى "سد فجوة" مرصودة في الكتابة عن الشعبوية. ويُقصد هنا الأخذ في الحسبان "البعد الدولي" في تحققها وانتشارها بما هي "ظاهرة دولية وعابرة للحدود"، توجب دراستها في اتصالها بالسياسة الخارجية إقليمياً ودولياً، وفي ارتباط عضوي بالعلاقات الدولية تبعاً لتداخل السياسات على الصعيدين الداخلي والخارجي<sup>(15)</sup>. ولقد اقتضى هذا الاختيار المنهجي لمقالات الكتاب عملاً تحليلياً مقارناً بين مختلف أشكال تحقق الخطاب الشعبوي في الواقع السياسي القطري والإقليمي والدولي على نحو ما هو ملحوظ في تجارب كثيرة فصلت الحديث فيها جميع فصول الكتاب. وقد سوغ هذا الاتجاه البحثي الطريف استعادة سؤال يحتاج إلى مزيد تعميق نظر، مفاده: إمكان قيام شعبوية عالمية/ عبر وطنية يكون زعمها الرئيس: "تمثيل شعب مُستضعف على نحو عابر للأوطان"<sup>(16)</sup>.

يضاف إلى هذا أن مقالات هذا الكتاب، إذ نُزّلت سؤال الشعبوية في مدار يتجاوز المحلي والفردي، تُعد في تقديرنا قادحاً يشجع على فحص الشعبوية، تنظيراً وممارسةً، من مداخل شتى عابرة للتخصصات (علوم سياسية، تاريخ، علم الاقتصاد، علم اجتماع سياسي، تحليل خطاب سياسي، وغيرها)، على نحو يأخذ في الاعتبار كون الشعبوية ظاهرة معقدة، ومتعددة الأبعاد، وعابرة للأقطار<sup>(17)</sup>. ولهذا الأمر قيمة علمية ومنهجية ذات شأن. فمختلف فصول هذا الكتاب، رغم اختلاف التجارب التي اعتمدها في دراستها، وقارنت بينها أحياناً (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة والأرجنتين وتشيلي وكولومبيا ونيكاراغوا وفنزويلا والسلفادور والبرازيل وبوليفيا والبيرو ونيوزلندا والهند وروسيا وألمانيا)، ورغم تنوع مجالات حضورها (سياسة داخلية وخارجية، اقتصاد وتجارة عالمية، مناهضة الكائنات المعدلة وراثياً، إعلام، هجرة، وغيرها)، ورغم تعدد موجاتها وتنوعاتها الأيديولوجية (شعبوية وطنية/ شعبية عبر وطنية أو عالمية، شعبية أميركية لاتينية موجاتها المختلفة: كلاسيكية أموزجية/ شعبية جديدة نيوليبرالية/ شعبية تقدمية بوليفارية)، فإنها قد سعت إلى توفير

وبخصوص هذين الإصدارين، فإنهما - ولئن اختلفا في أهدافهما، واختياراتها المنهجية، وفي مضامينهما - يشتركان في جملة من السمات العامة تأتي على ما بدا لنا منها مهمماً في هذا العرض التأليفي. وهي في تقديرنا ثلاث سمات رئيسة:

- الإسهام في تنوع زوايا النظر العلمي المنهجي إلى موضوع الشعبوية.
- رصد الثوابت والمتغيرات نظرياً في مستوى الخطاب الأيديولوجي الرافد للشعبوية، وإجرائياً في مستوى الممارسة السياسية الشعبوية.
- الإسهام في فتح آفاق للبحث المنهجي العلمي الدائر على موضوع الشعبوية.

## أولاً: الإسهام في تنوع زوايا النظر العلمي إلى موضوع الشعبوية

ليس الاهتمام بالشعبوية أمراً جديداً، فالدراسات التي تناولت الموضوع تعود إلى ستينيات القرن المنصرم<sup>(13)</sup>. والغالب عليها انصراف مباحثها إلى بعدين رئيسين. أما البعد الأول فهو نظري؛ إذ تركز الأدبيات السائدة على معالجة قضايا من قبيل: المفهوم، ومضامين الخطاب الشعبوي، ومقومات الاستراتيجية المتوخاة في تحشيد الجماهير والتأثير فيها، وسمات الشخصية الشعبوية ... إلخ. وأما البعد الثاني فقطري، يتجلى في أن هذه الأدبيات تقصر عنايتها على تجربة مخصصة في بلد مخصوص، أو أنها توجهها إلى تعقب المسار السياسي لزعيم بعينه سطع نجمه؛ فتصفه، وتحلل مقومات شخصيته، وتنزله في مسارات التجارب الشبيهة له أو المختلفة عنه. ويتضح مما سبق أن مجمل هذه الأدبيات تكتفي بفحص الحالة الواحدة من مجمل التجارب الشعبوية بمعزل عن غيرها السابق لها أو المتزامن معها، وتقتصر على البحث الموضوعي الجزئي في خصائص العينة الفردية في مجالها القطري دون ربطها بسياقاتها الإقليمية والدولية الواسعة. ولئن كان التناول النظري والجزئي مفيداً بما أنه يتيح للدراسات المتناولة للشعبوية عمقاً نظرياً مطلوباً في تناولها بالبحث، فإن نتائجها المستخلصة تظل إلى حد بعيد غير قابلة للتعميم<sup>(14)</sup>. وهكذا، تحرم اتجاهاتٌ بحثيةٌ من هذا القبيل المتابعين لموضوع الشعبوية من فرصة المقارنة بين التجارب المتعددة المتنوعة، وتحول دون تعيين الوجوه والفروق بينها، فضلاً عن استصفاء جملة من الأصول الجامعة بينها تنظيراً وممارسةً.

15 أوربيانتني، ص 29، 248.

16 المرجع نفسه، ص 98.

17 الشعبوية والسياسة العالمية، ص 29، 32.

13 الشعبوية والسياسة العالمية، ص 129.

14 المرجع نفسه، ص 250؛ للتوسع، ينظر: أوربيانتني، ص 9-10.

إطار نظري يمكننا من وضع مفهوم للصلة بين كل من الشعبوية (18) والوطنية والأيدولوجية و"بين الشعبوية والسياسة الخارجية ومن شأن هذا الاختيار في منهج البحث أن يتجاوز التقاليد الراسخة في دراسة الشعبوية على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً

أما كتاب الشعب يريد، فقد اختار له كاتبه من ناحية أولى المراجعة النظرية المنهجية للمسلمات الشائعة، والسرديات الاختزالية الرائجة في علاقة موضوع الديمقراطية بغية تصحيحها. فليست من أهداف الكتاب، على ما صرح به صاحبه، دراسة موضوع الانتقال الديمقراطي، وإنما اهتمامه منصب على دراسة "ظاهرة الديمقراطية حين تكون غايتها تجاوز الديمقراطية التمثيلية من أجل الاقتراب من الديمقراطية المباشرة" (19). وهو على هذا النحو يطمح إلى تأصيل فهم علمي موضوعي عقلائي، يتفني المعرفة العامة السائدة بشأن الديمقراطية، قيمًا وممارسةً، من التبسيط والتناقض وعدم الاتساق، فضلاً عن احتكامها للأهواء والمشاعر، ف"من المعلوم أن سردية بسيطة وجامعة، هي دائماً أنجع وأبسط من سردية مركبة ومعقدة، حتى إذا كانت الأولى خاطئة والثانية صحيحة" (20). واختار من ناحية ثانية، زاوية التفكير النقدي لمفارقة واسمة للخطاب الشعبوي. وتظهر هذه المفارقة في سمتين متلازمتين متناقضتين: فمن جهة أولى، نجد تبني مطلب الديمقراطية، والتوق إليها في ظل الأنظمة الدكتاتورية، وجعلها نواة مرحلة الانتقال الديمقراطي بالمناداة إلى تأسيسها مع التخلي عن وجهها الليبرالي؛ ومن جهة ثانية، نجد الكفر بمؤسسات الديمقراطية التمثيلية الليبرالية عند استقرار التجربة الديمقراطية ورسوخ قدم نظامها في عدد من الأقطار على اعتبار أنها خيانة صريحة لشعار سيادة الشعب (21). وفي كلتا الحالتين، يعتبر البوغامي أن هذا التناقض الذي يُعدّ لازمةً من لوازم دعاة "دمقرطة الديمقراطية" يرتقي إلى مصف ما أسماه بـ "الهوس بالدمقرطة" التي هي فكرة ذات مرجعية شعبية قوامها الدعوة إلى الانقلاب على الديمقراطية الليبرالية النيابية واقعيًا، واستعدادها نظريًا، إضافة إلى تحميل "الشعب" مسؤولية التغيير وتبعاته على نحو يتجاوز قدراته. ولهذا تكلفته الباهظة، ولعل أخطرها "الانزلاق نحو انهيار

الديمقراطية كنظام حكم" (22)، فقد بينت التجارب "كم من قناعة بعولية الديمقراطية، تحمل في طياتها بذور الدكتاتورية" (23). يدافع البوغامي عن الفرضية الحاضرة بقوة في أكثر من موضع في كتابه، المتمثلة في أن "الديمقراطية أقل الأنظمة السياسية سوءاً" (24)، وأنه ينبغي تنسيب ثمارها وتكلفتها مقارنة بغيرها من الأنظمة؛ فهي ليست حلاً لكل المشاكل، أو هي "دواء لكل داء في السياسة"، ولا يمكن بأي حال قبول اعتبارها عقيدة (25). وفي المقابل، يرى أن ترسيخ الإيمان بأن الخلاص من واقع الأزمة الشاملة اليوم ليس سبيله تفعيل الدعوة إلى "دمقرطة الديمقراطية" وتجديدها كليًا، على نحو ما يطالب به الشعبويون وأنصارهم. فبحسب زعمه، لا خلاص من شبح الأزمة البنوية الدائمة للديمقراطية التمثيلية إلا عبر الدفاع عن القيم الأصيلة في الديمقراطية. ويستوجب هذا استقراراً موضوعياً للتجارب الديمقراطية يكون متسلحاً بوعي نقدي عميق بحدودها قوامه التمييز المنهجي بين "المثُل الديمقراطية ومؤسساتها التي تتجسم فيها هذه القيم" (26). والهدف من هذا كله السعي إلى فهم الأسباب البنوية المعطلة لمسار الديمقراطية الناشئة قصد ترسيخها، والمعرفة للديمقراطية الراسخة قصد مزيد "تجديدها" / "تعميقها". فلا مناص عنده من "إصلاح الأخطاء" المرصودة في هذا المسار، بعيداً عن الاكتفاء بالتشكيك في الديمقراطية، وعن الانصراف إلى صوغ الوعود الانتخابية الفاقدة البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالطريق الأسلم هو التسلح بقيم الديمقراطية من أجل تقديم حلول واقعية قابلة للتنفيذ، تخدم مصالح الناخبين، من موقع المسؤولية والمحاسبة (27).

- 22 المرجع نفسه، ص 28، 120، 129.
- 23 المرجع نفسه، ص 18.
- 24 المرجع نفسه، ص 39.
- 25 المرجع نفسه، ص 17-28، 18-29.
- 26 بشارة، ص 113-116؛ ينظر في مسألة عدم تمييز المواطنين في "الديمقراطيات الوليدة في الدولة النامية" الحكومة من النظام الديمقراطي، وهذا تستثمره الشعبوية في التحشيد ضد المؤسسات الديمقراطية وتعميق الفجوة بين الشعب والنخب السياسية.
- 27 البوغامي، ص 26، 29، 37-39، 106، 120، 228، 246.
- 28 المرجع نفسه، ص 13.

18 المرجع نفسه، ص 287-288.

19 البوغامي، ص 36. الهامش 59 "لئن جرت العادة على استخدام مصطلح الديمقراطية للتعبير عن حالة الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، فإن أدبيات دراسة المراحل الانتقالية قد أثرت هي أيضاً في مباحث تاريخ الديمقراطية والنظرية الديمقراطية، بحيث يستخدم العديد من الباحثين اليوم مصطلح 'دمقرطة الديمقراطية' للتعبير عن قصور الديمقراطية النيابية أو الليبرالية عن مكونات الديمقراطية التي لم تتحقق بعد حتى في البلدان الديمقراطية". ولقد كان البوغامي حريصاً في بداية كتابه على تمييز "دمقرطة الديمقراطية" من "دمقرطة الدكتاتوريات"، ص 17، 27، 28، 34، 37.

- 20 المرجع نفسه، ص 26.
- 21 المرجع نفسه، ص 15-16.

"العشرية السوداء"<sup>(30)</sup>. فهي عندهم عشيرة انسداد الأفق، والأزمة الشاملة الموسومة بالفساد وبالخبية من الأحزاب التي شهدت طفرة غير مسبوق، ورفعت، عند عموم الناس/ الناخبين سقف التوقعات الاجتماعية والاقتصادية عاليًا، ولكنها ظلت في الواقع دومًا "غير مُشَبَّعة"، إذ عجزت، لعوامل شتى، عن تحقيق وعودها الانتخابية وانتزاع ثقة قواعدها.

وفي ظل الأزمة السياسية المُستشرية، وفي سياق هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد منسوب الغضب الشعبي من أداء "النخبة" والمؤسسات الديمقراطية الناشئة، ظهر قيس سعيد رئيسًا للجمهورية التونسية<sup>(31)</sup>.

نجد في خاتمة الكتاب الموسومة بـ "إشارة أخيرة"<sup>(32)</sup>، كشفًا صريحًا للهدف الذي أومأ إليه البوغامي في مقدمته<sup>(33)</sup>. فالكتاب يرمي إلى الدفع في اتجاه الإجابة عن سؤال "كيف السبيل إلى الخروج من الانتقال الديمقراطي إلى ترسيخ الديمقراطية؟"، من أجل الحيلولة دون وقوع هذا المسار "فريسة لأغلب فخاخ الديمقراطية"<sup>(34)</sup>.

## ثانيًا: رصد الثوابت والمتغيرات نظريًا في مستوى الخطاب الأيديولوجي الرافد للشعبوية، وإجرائيًا في مستوى الممارسة السياسية الشعبوية

لم يستبعد الكتابان ضمن اختياراتهما المنهجية، المشار إليها سابقًا، الفحص النظري لمفهوم الشعبوية في حد ذاته؛ إذ لم يخلُ فصلٌ تقريبيًا من تعيين جملة من السمات التي ظلت من لوازم الخطاب الشعبي نظريًا في علاقته بالديمقراطية الليبرالية تحديدًا، وإجرائيًا في علاقته بالممارسة السياسية فُطريًا وإقليميًا ودوليًا. وحسبنا أن نذكرها تباعًا دون كثير تفصيل:

30 يشار إلى أن مصطلح "العشرية السوداء" ظهر بدءًا في الجزائر لتوصيف الحرب الأهلية التي اندلعت بين النظام الجزائري والجماعات الإسلامية المعارضة عقب إلغاء الانتخابات البرلمانية سنة 1991 والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

31 بخصوص التجربة التونسية، ينظر: بشار، ص 120-143. ويحسن ربط هذا التحليل الخاص بالتجربة المصرية، ص 143-150. ويستند جانب من تحاليل بشار للتجربتين إلى قاعدة بيانات المؤشر العربي (2011-2018).

32 البوغامي، ص 247.

33 المرجع نفسه، ص 13-14.

34 المرجع نفسه، ص 247؛ ص 37 الهامش: 60 "يميز المختصون بين الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، على اعتبار أن المسار الأول يعلن عن نهاية نظام غير ديمقراطي، في حين يتضمن الثاني تحول القيم الديمقراطية إلى ثقافة مبنوثة وعصية على التهديدات".

العقد من الانتقال الديمقراطي ذي "العود الطري"<sup>(29)</sup>، أن يلتقط في تضاعيف تحليلات البوغامي بشأن مسألة "دمقرطة الديمقراطية" ولوازمها النظرية والإجرائية، أن كتاب الشعب يريد يهدف، في وجهه من وجوهه، إلى التشكيك في فكرة الاستثناء التونسي في مجال الانتقال الديمقراطي (أو لتقل: نفيها) استنادًا إلى المستجدات في تونس الآن المقترنة بكثرة الحديث عن أعطاب الديمقراطية التمثيلية، ووجوب تجاوزها بأشكال جديدة من البناء السياسي.

فرغم انصراف البوغامي إلى تفكيك جملة من مقومات خطاب الداعين إلى "دمقرطة الديمقراطية" على وجه العموم في تجارب مختلفة (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والأرجنتين، والبرازيل، وفنزويلا، وبريطانيا، وألمانيا، والمجر، وبولندا، وتشيكيا، والبلدان الإسكندنافية، واليابان، وبلجيكا، وسويسرا، وغيرها)، فإنه قد كتبه، وهو المواطن التونسي، وفي البال شيء من التجربة التونسية الحديثة العهد بالانتقال الديمقراطي بعد ثورة 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010 - 14 جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2011. فالذي حملته على هذا هو ظهور بوادر من الاختيارات الشعبوية في المشهد السياسي التونسي إثر الصعود المباغت للرئيس قيس سعيد إلى سدة الحكم، وهو الشخصية المغمورة في عالم السياسة، والتي دخلت معتركها بلا برنامج شامل واضح يُفضّل الشعار الذي رفعه الرئيس إبان حملته الانتخابية، ولا يزال يرفعه: "الشعب يريد". فلقد اتخذ، بعد فترة من صعوده، مجموعة من الإجراءات التي عُرفت بكونها "استثنائية"، والتي فاجأت الساحة السياسية وقسمتها وأربكتها. وقد صاحبها سلسلة من المواقف والقرارات التي باغتت الأنصار والخصوم، وشدّت الانتباه في الداخل والخارج، وزعزعت إلى حد ما ثوابت الواقع السياسي التقليدي في تونس (من هذه الإجراءات الرئاسية نذكر ما حدث زمن وضع هذا الكتاب وبعده: حل البرلمان، والاستفتاء على الدستور الجديد، وتقديم دستور جديد، وإصدار المراسيم ذات الصلة بعدد من القطاعات، وحلّ المجلس الأعلى للقضاء وتشكيل مجلس آخر، وتعيين أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات، وإصدار القانون الانتخابي الجديد). ولقد لقيت هذه الإجراءات والمواقف، والطريقة الجديدة في تسيير الشأن العام في البلاد، ترحيب الأنصار بروادهم السياسية والمواطنة المتباينة، في حين اعتبر المعارضون باختلاف أطيافهم السياسية، وكذلك مكونات المجتمع المدني، أنها رسمت أفقًا مجهولًا لمستقبل الفعل السياسي في البلاد بالخصوص، بعد عشرية توصف عند أنصار الرئيس ومناهي حركة النهضة وحلفائها بـ

بالديمقراطية" حتى نصير في نهاية هذه التصفية والإجهاد على العمل الحزبي إلى "ديمقراطية بلا أحزاب"<sup>(37)</sup>. ومن استتبعات هذا النهج التزديلي للعمل الحزبي التشكيك في المؤسسات الديمقراطية، ثم "اختطافها" وحلها، واستبعاد الأحزاب من المشاركة في الحياة السياسية، وإضعاف البرلمانات المجسدة لسيادة الشعب، واستغلال مواطن القصور والخلل في عمل البرلمانيين المنتخبين الممثلين في الأصل لإرادة الشعب، ومن ثم الانقلاب على هذه المؤسسة الديمقراطية، وتكريس نهج "الاستفتاء"، وتحكيم "المراسيم" التي يصدرها الزعيم الشعبوي.

ولمّا كان هذا الزعيم الفدّ ناطقاً بإرادة الشعب، فإنه يقضي القضاء المبرم على قيمة من قيم النظام الديمقراطي، ونعني: الفصل بين السلطات الثلاث في سياق من إحكام المراقبة المتبادلة بينها. ثم إنه يشرّع لنفسه، بمقتضى تجسيده لهذه الإرادة، احتكار السط التشريعية والقضائية والتنفيذية المعبّرة عن روح النظام الديمقراطي، والتي تمثّل استقلاليتها روح النظام الديمقراطي، ولهذا تكلفته، إذ ينجم عن الاستيلاء على السط الثلاث اختزالها في سلطة تنفيذية تكون في صورة نظام رئاسوي مطلقة الصلاحيات تمكّن هذا "الرجل القوي" من وضع يديه على مفاصل الدولة؛ فلا منازع<sup>(38)</sup>.

ومن الثوابت في الممارسة الشعبوية أن يكون القائد "طاهراً" و"نظيفاً"، غير ملوث بالعمل الحزبي التقليدي، قادماً من "خارج النظام". فهو في الغالب من "غير المحنكين" سياسياً، ومن غير المشهود لهم بالتمرس في العمل السياسي، أو بالخبرة في تسيير دواليب الدولة (ينحدر من عالم الأعمال، أو الإعلام ... إلخ). ومع ذلك، فإنّ هذه الصفات الأخلاقية (النظافة، والصدق ... إلخ) التي يتحلّى بها "القائد الملهم"، و"الجندي الوطني"، و"الزعيم الاجتماعي" المخلص/ المخلص الذي يشبهه هذا الشعب، ويجسّم شرعية إرادته وسيادته، ويجاري مزاجه (فهو مثله، وله - تبعاً لهذا - شرعية أن يمثله) تؤهّل هذا الزعيم الشعبوي أن يحتكر المعرفة بـ "مسالك الخلاص الوطني" وبأنجع الطرق لحل الأزمات، وقيادة الحرب ضد النخب "الفاصلة" و"الخائنة" و"المناوئة لقوى الخير"<sup>(39)</sup>.

ويتزامن استهداف المؤسسات الديمقراطية وأشكال الانتظام السياسي التقليدي ونفي التعددية مع إضعاف ممنهج لدور الأجسام الوسيطة (النقابات والتنظيمات والجمعيات التي تمثل مختلف مكونات

1. ضاببية مفهوم الشعب الذي يمثل "نواة" الخطاب الشعبوي. فرغم مركزية هذا المفهوم في أدبيات الشعبوية وشعاراتها، فقد ظل في خطابات الشعبويين غير قابل للحد الدقيق. فـ "الشعب" مفهوم "غامض"، "فضفاض"، و"كيان هلامي" "متخيل"، "افتراضي" و"دالّ فارغ"، "عائم"، "غائم" لا مرجع له فعلياً في الواقع. ولا يحيل هذا الاسم (الشعب)، إن أحال، إلا على تصور نظري لشعب (ال "نحن") الذي من خصائصه أنه "نقي"، "طاهر"، "حقيقي"، "متجانس"، يقف قبالة (ال "هم") الذين تمثّلهم نخبة مارقة، "فاصلة"، "مزيفة"، تُعدّ تهديداً لوحدة الصف الوطني، وخطراً محدقاً بمكاسب الشعب، وعدواً يتربص بالدولة وشعبها، وتتجسد فيها نظرية "المؤامرة". لذا يصح القول إن "الشعب"، في الخطاب الشعبوي، لا يعدو أن يكون مجرد "بناء خطابي" لا ينفك عن تصور اثني (مانوي) يقسم المجتمع إلى "نحن" و"هم" متخيلتين وقابلتين للتلاعب الخطابي، ويصح القول أيضاً إن مفهوم النخبة ليس أشد دقة ووضوحاً من مقابله: مفهوم الشعب<sup>(35)</sup>.

2. غياب البرنامج العملي الذي يقدم الحلول الواقعية الملموسة الناجعة للأزمة بمختلف مظاهرها، ويساعد على حل عملي للمشاكل الفعلية الآن وهنا. فالغالب على الخطاب الشعبوي التنصّل من المسؤولية السياسية، ومن مبدئي المراقبة والمحاسبة المميزين للنظام الديمقراطي. وفي المقابل يُعرق هذا الخطاب "الشعب" في شعارات ضاببية، وإجراءات شكلية قوامها بلاغة طوبواوية، وسردية لا تنشئ إلا برامج مرتجلة مسمى "الشعب يريد ..."، ولا ترسخ في ذهن عامة "الشعب" إلا كونه فعلاً هو المرید، و"صاحب السيادة" التي يجب أن تعود إليه، وأن الحل يظل بيده دون غيره<sup>(36)</sup>.

3. اقتتان غياب البرنامج عند الشعبويين باتجاه راسخ في خطابهم يقرر أن الأزمة ناجمة عن مسارات الديمقراطية التمثيلية. وعلى هذا الأساس يُرفّع شعار "دمقرطة الديمقراطية"، ويُنادى بمطلب الديمقراطية المباشرة/ التشاركية/ المحلية/ اللامركزية التي تُجسّم حلم "إعادة السلطة لأصحابها". وفي المقابل، يُرفّع شعار يمثل لازمة في الخطاب الشعبوي ونعني: "الشعب يريد ..."، ومفاده استعادة الشعب سلطته، خارج أطر العمل السياسي التقليدية التي يجري إنهاؤها بل القضاء عليها، وتزديل عملها، وفك ارتباطها بـ "مصالح الشعب"، واعتبارها جسمًا "مضراً

37 المرجع نفسه، ص 30-31، 92-93، 104، 142، 158.

38 المرجع نفسه، ص 54-55، 101-102، 105-115، 129، 138-139، 158-159؛ للتوسع، ينظر: بشارة، "الفصل الثالث: عدم الثقة بالمؤسسات الديمقراطية"، ص 103-150؛ موده وكالتواس، ص 38؛ تشارتري، ص 115، 133، 142-143، 151.

39 الشعبوية والسياسة العالمية، ص 105-125، 264، 224-225، 366؛ البوغاغي، ص 16، 30-31؛ للتوسع ينظر: بشارة، ص 34، 39، 41؛ أوربياتي، ص 68-69.

35 الشعبوية والسياسة العالمية، ص 89-90، 97، 222-223، 233، 248-249، 361-362، 366، 371، 474-476؛ البوغاغي، ص 23، 110؛ للتوسع ينظر: بشارة، ص 14، 31، 33، 63-64، 74، 82، 134، 190-191؛ موده وكالتواس، ص 27-34.

36 البوغاغي، ص 20، 31، 36، 55، 84، 173.

أ. جعل هذا "الدال الفارغ" ذا مدلول يصلح أن يُعتمد مفهوماً في الدراسة العلمية، وفي نقد توظيف هلاميته في الخطاب الشعبي وسجلاته.

ب. تفكيك المقصود من شعارات من قبيل "إرادة الشعب"، و"سيادة الشعب"، و"إعادة السلطة لأصحابها"، وكشف روافدها الأيديولوجية، واستتبعاتها الإجرائية المؤسسية السياسية في الأنظمة الديمقراطية الراسخة والوليدة على حدٍ سواء.

ج. مراعاة متطلبات الصرامة العلمية عند تحديد طبيعة الشعبوية وهويتها ومجالات تدخلها (السياسة، الاقتصاد، الثقافة ... إلخ)، وطريقة اشتغالها وانتشارها جماهيرياً، وأشكال تداخلها مع حركات أخرى قد تشاركها في عدد من المحددات التي وجب الوقوف عند خصوصياتها في شعبيات الديمقراطيات الغربية وفي شعبيات الأنظمة الدكتاتورية أو مسارات الانتقال الديمقراطي. والغاية من هذا ألا نضع شتات الشعبويات جميعها في سلّة واحدة، فلا نراعي تنوع أزمنة ظهورها وأمكنتها، وتعدد موجاتها، واختلاف بُعديها الوطني وعبر الوطني/ العالمي، وتباين مرجعياتها الأيديولوجية اليمينية واليسارية، وحتى لا نخلطها بحركات سياسية أخرى تختلف عنها أكثر مما تتفق معها. فمن اللازم إزاحة "الحدود الضبابية" بينها<sup>(43)</sup> حتى ندرك، في السياق نفسه، ما يميز السياسات الشعبوية من نظيرتها الشعبية<sup>(44)</sup>.

2. الانتباه إلى القيمة العلمية لدراسة الشعبوية/ الشعبويات بمراعاة البعدين الدولي والعابر للحدود.

3. عدم قصر البحث في الشعبوية على التناول النظري، رغم قيمة هذا المبحث. فمن المفيد توجيه العناية إلى تحليل الخطاب الشعبي (المكتوب، والمسموع، والمرئي، في مختلف الوسائط الإعلامية) الذي ينتجه الزعماء الشعبويون في المنابر الإعلامية، والخطب الجماهيرية، ومناسبة حملاتهم الانتخابية، وفي منشوراتهم الدعائية، ونحو هذا مما يمكن أن يمثّل مدونة جامعة للسردية الشعبوية. ويحسن في باب تحليل هذه السردية الاستفادة من الأدوات المنهجية المعتمّدة في تحليل الخطاب عموماً، وتحليل الخطاب السياسي تخصيصاً. والغاية من هذا

المجتمع المدني) التي بدأت تفقد شيئاً فشيئاً بريقها، وجاذبيتها المألوفة. ومردّد ذلك إلى عدم قدرتها على تجديد خطابها بتحيينه وفقاً لمتطلبات الراهن، فضلاً عن ديمقراطية طرق تسييرها، أو اقتراح حلول مبتكرة وواقعية للأزمات المتعاقبة التي تعصف بالمجتمعات، إضافة إلى عجز أغلبها عن تصليب رؤيتها في مواجهة الهشاشة الغالبة على جميع المجالات<sup>(40)</sup>.

ولقد أثبتت التجارب أن هذا الانحراف الخطير يفتح الباب، بالخصوص في الديمقراطيات الناشئة، أمام مزلق العودة إلى "شخصنة السلطة"، وتبعاً لهذا عودة الدكتاتورية وتكريس السلطوية، إذ يصير الإصلاح إفساداً<sup>(41)</sup>.

## ثالثاً: الإسهام في فتح آفاق للبحث المنهجي العلمي الدائر على الشعبوية

على العموم، يفتح هذان الإصداران المهمان الباب واسعاً لنقاش أفكارهما، ويشجعان على تأصيل خطاب موضوعي علمي هادئ بشأن الشعبوية في أبعادها المختلفة، بعيداً عن التوصيف الأيديولوجي المتهافت، والتعامل الإعلامي السريع من خلال مواقف أشبه بالتعليق "السطحية"، أو ردود الفعل السياسية المحكومة بمنطق المناكفة والمحاكمة. ومن الثابت أنّ توارث المسلمات والاتجاه إلى إشاعة "الأحكام المسبقة" والآراء "التبسيطية" الاختزالية بشأن الشعبوية يجعلاننا بكل تأكيد لا نتجاوز "الرؤية إلى الفهم"<sup>(42)</sup>.

وفي هذا السياق، حسبنا أن نستحضر عدداً من المسائل الجديرة بالتأمل والتي تضمّنها هذان الكتابان، أو التي استخلصناها من قراءتهما لظاهرة الشعبوية. ويمكن تصنيفها في بعدين: أما البعد الأول، فيتصل بالشعبوية في حد ذاتها. وفي هذا الباب قضايا جديرة بالعناية من قبيل:

1. إزاحة الغموض عن مفهوم الشعب بما يُعين على:

40 الشعبوية والسياسة العالمية، ص 224-225، 264؛ البوغاغي، ص 102؛ للتوسع ينظر: بشارة، "الفصل الرابع: هل فقد النظام الديمقراطي جاذبيته؟"، ص 151-187؛ أوربياتي، ص 13، 25-28.

41 البوغاغي، ص 22، 29، 247.

42 المرجع نفسه، ص 231؛ الشعبوية والسياسة العالمية، ص 29، 46، 49؛ للتوسع ينظر: أوربياتي، ص 48-61، حيث نجد تصنيفاً لاتجاهات "المعرفة الأكاديمية المعاصرة بالشعبوية" فضلاً عن نقدها.

43 الشعبوية والسياسة العالمية، ص 37-38، 99، 129، 258-261، 287-322.

44 بشارة، ص 12-13؛ أوربياتي، ص 40-47.

وختامًا، ليس من طموح في هذه المراجعة إلا أن تقدّم مدخلًا تأليفيًا موجزًا لا يُغني البتة الباحث في الأسس النظرية للخطاب الشعبي، ومقومات استراتيجياته، أو الراغب في فحص التجارب التي وسمتها/ وصمتها الشعبية، عن قراءة هذين العملين الجادّين الممتعّين فعلاً، من حيث تصورهما، وطرافة تناولهما موضوعَ الشعبية، ومن جهة جودة صياغتهما، وثناء معطياتهما، ودقة تفاصيلهما.

التحليل التعرف، بوجه من الوجوه، على خصائص الخطاب الشعبي، واستصفاء معالم هندسته في شكله ومضمونه، وتعيين ثوابته ومتغيراته، وتأثيره في الجمهور وتمثلاته بـ "إثارة المشاعر"، أو عبارة أشمل الوقوف على "بلاغته" الجوفاء "المتملّقة"، و"ديماغوجيته" القاتلة المستخدمة في بناء استراتيجية "التحشيد" والتجيش، واستمالة الجماهير اليائسة ضد النخبة الفاشلة بلغة توصف بأنها لغة الشعب<sup>(45)</sup>. وسيكون هذا بلا شك رافدًا للبحوث النظرية في هذا المجال، من جهة التأكد من صحة فرضياتها، أو مراجعتها، أو نقضها.

4. اختبار صحة الفرضية التي تذهب إلى أن الشعبية موجودة بالقوة، أي في حالة كمون، في الممارسة السياسية تحتل التحقق واقعيًا كلما توافرت شروط ذلك. ومفاد هذه الفرضية "إن الشعبية هي منطق للسياسي يظل مُحتملاً على الدوام، إذ يمكن دومًا أيّ موقف سياسي أن يصير شعوبياً"<sup>(46)</sup>.  
أما البعد الثاني، فيتصل بالمسألة الديمقراطية على وجه العموم. وفي هذا الباب قضايا جديرة بالعبارة أيضاً، من قبيل:

1. تعميق النظر في صلة الديمقراطية بالشعبوية، ومدى وجاهة دعوة الشعبويين إلى التخلي عن الديمقراطية.
2. كيف نتجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي ومطلب بناء مؤسسات الديمقراطية إلى مسار ترسيخها؟<sup>(47)</sup>
3. في حاجة الديمقراطيات إلى الديمقراطية. وإن صحّت هذه الحاجة، ما الاختيارات الواجب توجيهاً لتطوير المسار الديمقراطي وتجنبيه أعطابه البنيوية بعيداً عن خطاب "الشك في الديمقراطية" والتشكيك في مساراتها؟

وعلى وجه العموم، يتفق هذان الكتابان في كونهما يسهمان في معالجة أكاديمية رصينة تساعد على سدّ "الفجوة" المسجلة في مجال التناول العلمي لموضوع الشعبية بمنأى عن الوصفات السريعة الخفيفة. فهدفُهما، بلا ريب، إنتاج دراسات تشخّص هذه الظاهرة بوجهيها النظري والإجرائي، وبعديها الوطني وعبر الوطني/ العالمي، وتسعى إلى تفكيك خطابها تفكيكاً نقدياً، وترمي إلى معرفة قوانين إنتاجه واستراتيجيات ترويجه، فضلاً عن رصد علل نجاحه وإخفاقاته

45 للتوسع ينظر: بشارة، ص 17-18، 33، 39، 42-44، 66-67، 70-73؛ تشارجي، ص 9، 11؛ أوربياتي، ص 22.

46 الشعبية والسياسة العالمية، ص 92.

47 البوغامي، ص 247.



## المراجع

الأخضر، العفيف. من نقد السماء إلى نقد الأرض، الشعبوية الأصولية، من أين وإلى أين؟ تونس: دار آفاق، برسبكتيف للنشر، 2014.

أوريانتي، ناديا. أنا الشعب، كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية؟ ترجمة عماد شيحة. بيروت: دار الساقى، 2020.

بشارة، عزمي. في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

البوغامي، أيمن. الشعب يريد: حين تآكل الديمقراطية نفسها. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

تشارجي، بارثا. أنا الشعب: تأملات حول السيادة الشعبية في عالم اليوم. ترجمة بدر الدين مصطفى. بيروت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021.

روزانفالون، بيير. قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد. ترجمة محمد الرحموني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

الشعبوية والسياسة العالمية: سر الأبعاد الدولية والعبارة للحدود. ستنغل، فرانك وديفيد ماكدونالد وديرك نابرز (محررون). ترجمة محمد حمشي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

موده، كاس وكريستوبل روفيرا كالتواسر. مقدمة مختصرة في الشعبوية. ترجمة سعيد بكار ومحمد بكار. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.